

جامعة الدراسات العليا

كلية العلوم الإنسانية

قسم الإعلام

مدرس المساق : د. علي منعم القضاة

مادة / قوانين الإعلام وأخلاقياته

تلخيص كتاب

المسئولية الاجتماعية للصحافة

الدكتور : محمد حسام الدين

منشورات الدار المصرية اللبنانية

الطبعة الاولى - فبراير / ٢٠٠٣

التعريف بالمؤلف والكتاب

د. محمد حسام الدين اسماعيل ، مدرس الاعلام الدولي بكلية الاعلام _ جامعة القاهرة
يقع الكتاب في ٢٧٧ صفحة من القطع المتوسط ، ويحتوي على الفصول التالية :

الفصل الاول : فلسفة المسؤولية الاجتماعية

- المسؤولية ... دراسة المفهوم
- المسؤولية الاجتماعية للصحافة .. المدرسة الغربية
- المسؤولية الاجتماعية للصحافة .. المدرسة المصرية

الفصل الثاني : موضوعية التغطية الخيرية

- القيم المهنية للتغطية الخيرية
- الموضوعية ... مفهوما ، نشأتها ، الجدل بشأنها
- الموضوعية والتحليل الدلالي

الفصل الثالث: الموضوعية الصحفية العوامل المؤثرة

- أوضاع العمل الصحفي
- خصوصية قضية العنف السياسي
- خاتمة : الموضوعية والنظرية الاتصالية العربية

الإيضاح :

الفصل الأول يعالج به المؤلف: الدالّتان اللغوية والاصطلاحية للفظ (المسؤولية)، ثم ينطلق لتحديد علاقة المسؤولية بالأخلاق الدينية (الإسلامية) والوضعية (البرجماتية)، ثم يشرح مفاهيم المسؤولية وتقسيماتها المختلفة في إطار الفلسفة الإسلامية وفلسفات الغرب (البرجماتية بالتحديد)، منتهياً لتأصيل مفهوم المسؤولية الاجتماعية في إطار الدائرتين الدينية والوضعية .

في الجزء الثاني من الفصل الثاني والذي سيتم تلخيصه يعالج المؤلف في هذا الجزء من الفصل مفاهيم وعناصر الموضوعية بين المعنى الفلسفي والصحفي مستعرضاً عناصر الإسناد، والتوازن، وفصل الخبر عن الرأي، ثم يتتبع الظروف التاريخية التي أدت لنشأة قيمة الموضوعية الصحفية في الغرب، ثم يعرض لوجهات نظر المؤيدين والمعارضين لقيمة الموضوعية .

الفصل الثالث يعالج المؤلف في الجزء الأول منه العوامل المؤثرة على الموضوعية، والتي ترتبط بالصحيفة، فيشرح أثر ضغوط نمط السيطرة والملكية والتمويل، ثم ينتقل لبيان أثر طبيعة التغطية الخبرية، فيحاول أن يُجلي تأثير بنية الجهاز التحريري على الموضوعية، ثم ينتقل لشرح العوامل الإدراكية وعلاقتها بالموضوعية، ومنتهياً لآثر الجمهور على هذه القيمة المهنية.

التمهيد

يشير الكاتب في البداية الى أن الصحافة نشاط اجتماعي ينظم سلوكيات المنتمين إليها داخل جماعتهم وفي المجتمع ، وهذا النشاط ينتج عنه ثلاثة أشياء : علاقات يشتبك فيها الصحفيين ، ووظائف يقومون بها كي يستمر هذا النشاط الاجتماعي ، وقيم تلتزم بها هذه الجماعة أو تسعى للالتزام بها كي يستمر هذا النشاط ، والذي يعنينا هنا هو مدى المسؤولية الاجتماعية لهذا السلوك الصحفي .

ان التطورات الاقتصادية التي حدثت في الولايات المتحدة الأمريكية ، وظهور قوى الاحتكار ، واندفاع المشاريع نحو تحقيق المزيد من المصالح الخاصة على حساب المصاحبة العامة للجمهور ، كل ذلك ادى لظهور مفهوم المسؤولية الاجتماعية هناك . تاريخيا يعود هذا المفهوم في الصحافة والاعلام الى تقرير لجنة حرية الصحافة اللأمريكية الصادر عام ١٩٤٧ ، والذي اشار الى ان التجاوزات التي تحدث في الصحافة ووسائل الاتصال الجماهيري لها أكبر الضرر على المجتمع ، وكان من الرواد في التنظير لهذا الطرح كل من : إدوارد جيرالد وتيودور بترسون و ويليام ريفرز و جون ميلر وغيرهم ، ومن المحدثين بها الان ديني إليوت وكليفورد كريستيانز .

والمسئوليات الاعلامية أو الصحفية يتم إدراكها من خلال ثلاثة مستويات :
أولا : قيام الصحافة أو الاعلام بوظائفه الاجتماعية والسياسية والتعليمية ووظائف الخدمات والوظيفة الثقافية .
ثانيا : المبادئ التي تسترشد بها الصحافة لتحقيق الوظائف السابقة .
ثالثا: معرفة السلوك التي يجب مراعاتها من خلال الصحفيين لتحقيق هذه المبادئ الاسترشادية .

ديني إليوت يقول انه ينظر للمسئولية الإعلامية من خلال ثلاث فئات :

- أولا : مسئولية الإعلامي تجاه المجتمع العام .
- ثانيا : مسئولية الإعلامي تجاه المجتمع المحلي .
- ثالثا: مسئولية الاعلامي تجاه نفسه .

أن المسؤولية الاجتماعية للصحافة تشمل أداء مجموعة من الوظائف، بشرط مراعاة الالتزام بقيم مهنية معينة ، والموضوعية الصحفية هي حالة ذهنية للمحرر أو المندوب الصحفي تتضمن جهدا واعيا بعدم إصدار حكم على ما يرى ، وعدم التأثر بأحكامه الشخصية السابقة أو تحيزاته الفكرية أو الدينية أو العرقية القبلية، والموضوعية لها ثلاثة عناصر هي : الإسناد للمصدر ، وفصل الخبر عن الرأي ، والتوازن .

ويشير الدكتور محمد حسام الدين إلى أن هذه الدراسة تكتسب أهميتها من النقاط التالية :

*- تبنى وسائل الإعلام لأخلاقيات الدعاية :

من دراسة الموضوعية كقيم مهنية للصحافة نجد انه الى أي مدى تغلغت أخلاقيات الدعاية في الإعلام ، والآثار المترتبة على ذلك ، وقد أوضح فيدلر أن الناس في العصر الحالي لم تعد قادرة على التفكير لوحدها ، وذلك لأنشغالها في البحث عن الرزق وأشباع حاجاتها الأساسية ، عن البحث عن الحقيقة بين وسائل الإعلام ، وأصبحت جماهير غير مبالية ، أي يمكنها تلقي أي شيء منه هذه الوسائل .

من خلال التحليل الدلالي وتحليل المضمون لوسائل الإعلام نجد التالي : شيوع الكذب ، وبتر الحقائق وقلبها ، وتلوين الأحداث لأسباب أيولوجية وشخصية ، وترصد شاهيناز طلعت وأحمد بدير عددا من الأساليب الفنية التي تستخدمها الدعاية ، وتستعين بها وسائل الإعلام وهي :

- ١- استخدام الصورة الذهنية أو (الأنماط).
- ٢- استبدال الأسماء والمصطلحات العاطفية بأخرى محايدة .
- ٣- الاختيار بين مجموعة كبيرة من الحقائق .
- ٤- الكذب المستمر مع التكرار الذي يؤدي الى أصدقه بذهن المتلقي .
- ٥- التعريض والغمز وتضمين الكلام لآتهامات دون مخاطرة قوله صراحة .
- ٦- تقديم الرأي على أنه حقيقة .

يزداد هذا الاستخدام في حالة سيطرة الحكومة على وسائل الإعلام بشكل شمولي ، ووجودها في يد قلة من الملاك الرأسمالين ، وهنا يتواجد قوى اجتماعية لاتمتلك منافذ إعلامية للتعبير عن أفكارها وأرائها ومصالحها .

* - علاقة الموضوعية بتشكيل الرأي العام :

الرأي العام هو " الرأي السائد بين أغلبية الشعب الواعية في فترة معينة ، بالنسبة لقضية أو أكثر ، يحتدم فيها الجدل والنقاش وتمس مصالح هذه الأغلبية أو قيمها الإنسانية الأساسية مساً مباشراً، أن ما ينقل من تزييف وتضليل ومتحيز من خلال وسائل الاتصال سينعكس على هذا الرأي العام الذي سيسود وسط هذه الأغلبية ، وعدم التوازن نتيجة حذف جزء من المعلومات يجعل الحكم الصادر من خلال الأغلبية غير صحيح ومضلل ، وفي حال اكتشاف الاغلبية لعدم مصداقية هذه الوسائل وتوازنها ، فإنه يفقد ثقته في الصحافة وأهتمامه بالشئون العامة ويصبح رأي عام غير مبالي ، وأن اهدار الصحافة للأخلاقيات يجعل منه رأي عام مهذرا ايضا للأخلاقيات .

الرأي العام بتقسيماته (رأي عام نابه أو قائد ، ورأي عام مثقف ، ورأي عام منقاد أو منساق) ، فإن تحيز وعدم توازن وسائل الإعلام يجعل من الرأي العام المنقاد والذي يشكل الأغلبية في المجتمع يتقبل ما يذاع دون التفكير في المضمون .

* - علاقة الموضوعية بمصداقية وسائل الإعلام :

ان وجود المصداقية يؤدي الى تواجد الموضوعية ، التي تتمثل في النزاهة والحيادة ، والدقة ، والتوازن ، والاكتمال ، في فترة الستينيات زاد الاهتمام في قضية المصداقية داخل الدوائر الأكاديمية ، وذلك نتيجة لهبوط الثقة في وسائل الإعلام ، والتي سميت بأزمة المصداقية ، وخاصة مع ظهور التعددات السياسية وتنوع الملكية للوسائل الإعلامية .

يعتقد المؤلف هنا أن الموضوعية ليست أخلاقيات شخصية لصحفي ، بل إنها أخلاقيات مؤسسة ككل . يرى أحمد ملكاوي إن تدهور المصداقية لدى وسائل الإعلام قد يساهم في تعميق خبرة الاغتراب لدى قطاعات عريضة من المجتمع وخصوصا المثقفين . الاغتراب حالة نفسية - اجتماعية تصيب أفراد المجتمع ؛ نتيجة انفصالهم عن واقعهم الذين يحسون تجاهه بافتقاد القدرة على تغييره .

* - ارتباط مفهوم الموضوعية بمفهوم الحق في الاتصال :

يوجد مساحة للتقاطع بين المسؤولية الاجتماعية للصحافة ، والحق في الاتصال ، فأحد التصورات التطبيقية لمفهوم الحق في الاتصال هو >> الوصول لمصادر المعلومات وضمان حق المشاركة ، والانتفاع بوسائل الإعلام الحالية للسواد الاعظم من الناس ، والحق في الاتصال عملية اجتماعية تتسم بالتفاعل الأفقي ، وتعتمد على المشاركة الفعالة من خلال التبادل المتوازن للمعلومات والتجارب

والخبرات الإنسانية << ، وأبرز تصورات مفهوم المسؤولية الاجتماعية هو الحفاظ على التعددية والتنوع داخل المجتمع ، وعكس كل الثقافات الموجودة .

أن انجاز الحق بالاتصال يتطلب توافر مجموعة من القيم المهنية لدى القائم بالاتصال كالدقة والموضوعية والصدق ، والموضوعية هي قيمة سابقة على الحق في الاتصال .

الفصل الاول

في هذا الفصل يتناول المؤلف فلسفة المسؤولية الاجتماعية ، والمسؤولية :دراسة في المفهوم من حيث :

أولا : الدالتان اللغوية والاصطلاحية للفظ (المسؤولية)

تعتبر الدلالة اللغوية أن السؤال في مختار الصحاح هو ما يسأله الانسان " أوتيت سؤلك يا موسى " ، وهو يأتي بمعنى الطلب ، أو الاستخبار ، والمسئول : المنوط به عمل تقع تبعته عليه ، والبنية المعرفية لكلمة (مسئول) على وزن مفعول مثل مجعول ، وهي من الفعل المبني للمجهول فاعن المسئول فرد جعل مسئولا دون بيان من جعله مسئولا .

في المعاجم الأجنبية فيذكر ويبستر >> أن المسؤولية تعني إما واجبا معنا على الفرد أدائه ، أو شخصا يجب أن يكون أحدهم مسئولا عنه << ، ومعجم كولينز يعرف المسؤولية أنها تعني القدرة على اتخاذ القرار أو السلوك بتوجيه ذاتي دون رقابة ، وأصل الكلمة من الفعل اللاتيني بمعنى يتحمل .

والدلالة الاصطلاحية للمسؤولية كما قسمها جميل صليبا في (المعجم الفلسفي) إلى :

مسؤولية مدنية ، وهي توجب على فاعل الضرر للغير أن يعرضهم عن الضرر، ومن قد يكونون تحت اشرافه ، ومسؤولية جنائية ، وهي تقع على من ارتكب مخالفة أو جناحا أو جريمة ، وهي مرتبطة بالمسؤولية الاخلاقية لأن الفعل تم عن ادراك وإرادة تامتين من قبل الفرد ، ومسؤولية أخلاقية : وهي ناشئة عن إلزامية القانون الأخلاقي ، والفاعل ذا إرادة حرة .

هي درجات كمسؤولية الفاعل الواعي بإرادة حرة ، والفاعل المسيطر عليه الهوى ويمنعه من رؤية الحق .

والقانون يقسم المسؤولية الى قسمين : مسؤولية أدبية وهي لا يترتب عليها جزاء قانوني ، ومسؤولية قانونية وهي تستمد من الدساتير والقوانين ، ويترتب عليها جزاء مادي ملموس، والقانون والأخلاق دائرتان غير متطابقتين ، ولكنهما متقاطعتين في مساحة مشتركة .

ثانيا : علاقة المسؤولية بالأخلاق

هنا المؤلف يرجع التعدد في مفاهيم المسؤولية تبعاً لوجهة النظر الأخلاقية ، وهي وجهتان الاولى الأخلاق الدينية ، وهي المستمدة من الدين الاسلامي ، والقائمة على الايمان بالله وانه موجود ، وبالتالي فإن علم الأخلاق عند المسلمين مرتبط بالدين وبطاعة الله وتجنب نواهيه، وهي مما خلقه الله في الانسان كي يأنس بالآخرين ويأمنون به والفلسفة الأخلاقية في الإسلام تحض على قيم الأخلاق اكتساباً لمرضاة الله، والوجهة الثانية هي الأخلاق الوضعية البرجماتية ، وهي تقوم على ان فكرة الترغيب والترهيب هي نقطة انطلاق المؤمن ، وتعنى بالنتائج المترتبة على الايمان الذي لا يشترط تواجده لدى الفرد كأساس للبدء ، وهي تعتبر القيم الأخلاقية هي في الاصل قيم عرفانية انحدرت من العلم والبحث والذكاء، والبرجماتية كانت التعبير الأخلاقي عن علاقات الإنتاج الرأسمالي ، وهي لم توجد ولاكتسب قيمتها إلا لأنها تفيد الرأسمالي وتحقق مصالحه كأن يكون أميناً دقيقاً ومنضبطاً .

ثالثاً : مفاهيم المسؤولية وتقسيماتها

يرجع المؤلف هنا في تحديد المفهوم الى الفلسفة الاسلامية القائم على أساس أن الفرد الصالح هو أساس المجتمع الصالح ، وأن المنظور هنا متوازن لأنه يتناول الفرد والمجتمع .

ويعرف محمد ابراهيم الشافعي المسؤولية بأنها >> الاستعداد الفطري الذي جبل الله تعالى عليه الإنسان ليصلح للقيام برعاية ما كفله به من أمور تتعلق بدينه ودينه ، فإن وفي ما عليه من الرعاية جعل له الثواب ، وإن كان غير ذلك جعل له العقاب <<، وفي المفهوم الغربي (البرجماتي) يعرف (وارين) المسؤولية بأنها >> وعي الإنسان البالغ أن عليه التصرف تبعاً لمعايير اجتماعية وأنه معرض للعقاب إذا انتهك محظورات التوجه الاجتماعي ، أو هي الاتجاه الأساسي للإذعان العام للتوجيهات والموانع الاجتماعية << .

يقسم الدكتور محمد حسام الدين المسئولية ومستندا على الفلسفة الإسلامية والفلسفة الغربية (البرجماتية) الى : الفلسفة الإسلامية تقسمها الى ثلاثة أنواع : مسئولية دينية ، وهي مصدرها الله سبحانه وتعالى ، أي الإلزام بها من الوحي الإلهي وتشمل التكاليف التي التزم بها الإنسان من قبل الله تعالى ، والمسئولية الأخلاقية ومصدرها الضمير والإلزام النفسي وهي تشمل جميع الآخلاق والآداب التي تنشأ من داخل النفس ، والمسئولية الاجتماعية ومصدرها المجتمع وقوة الضغط به ، أما الفلسفة الغربية (البرجماتية) ، وهي تستند الى أن طبيعة الحياة البشرية تنقسم الى افراد وجماعات تتأثر وتؤثر ببعضها البعض ، وتقسم المسئولية وتبعا للعلاقة بين الطرفين الى : المسئولية الوجودية : وتحدد الواجبات هنا بناء على العلاقات ، كعلاقة العامل مع رب العمل والمواطن مع الحكم ، وهي تأخذ مثال واضح هنا بالترتيب العسكري للواجبات ، والمسئولية التعاقدية : وهي تكون عندما يتساوى الطرفين في القوة والسلطة ، فيأتي دور العقد بتحديد المسئوليات ، ويحدد كذلك العقوبات ، والمسئولية الذاتية : وهي التي تضعها الذات الإنسانية دون توقع مقابل لذلك وهي تعبير عن النفس البشرية ، وهي قد تكون أقوى من التعاقدية والوجودية .

رابعاً: مفهوم المسئولية الاجتماعية:

يتم تناول مفهوم المسئولية الاجتماعية من خلال الكتابات العربية وهي تأخذ اتجاهاً الأول متأثراً باطر وحاح المدارس الغربية ، والذي يقول انها مسئولية الفرد أمام المجتمع ، ومصدر الإلزام بها هو (الآننا الاجتماعي) ، وأتجاه متأثر بمساهمات المدرسة الإسلامية والذي يمثله أستاذ علم النفس التربوي الدكتور (سيد عثمان) ، والذي يحدد مصدر الالتزام بالمسئولية الاجتماعية انه ينبع من داخل الفرد نفسه ، ويعرفها بأنها >> مسئولية الفرد أمام ذاته عن الجماعة التي ينتمي إليها وهي تكوين ذاتي خاص نحو الجماعة التي ينتمي إليها الفرد ، وعبارة مسنول أمام ذاته تعني في الحقيقة مسنول عن الجماعة أمام صورة الجماعة المنعكسة في ذاته <<، ويوضح هنا عناصر المسئولية الاجتماعية بالتالي : الفهم أي تداخل الفرد بالجماعة والعكس ، ويبرز هذا التداخل بالتماسك ، وتحقيق الاهداف المشتركة ، ثم الإهتمام ، ويليهما المشاركة وأركانها ثلاثة ١ - الرعاية ٢ - والهداية ٣ - والاتقان وترتبط بالعناصر والأركان السابقة جوانب في الشخصية المسلمة وهي : الوعي والمرحمة والإلف . في الكتابات الغربية (البرجماتية) نجد ان الفكر البرجماتي وتشجيع ظهور العقل النقدي يرسخان الإحساس بالمسئولية الاجتماعية ، فكما يقول (وليم جيمس) : >> إن استخدام تفكيرنا هو الطريق الذي يساعدنا على تغيير العالم <<، وهناك تيارين للاهتمام بالمسئولية الاجتماعية في الفكر الغربي هما : التيار الأول مستمد من الدراسات النفسية ، وهو يعرف المسئولية الاجتماعية بتحديد مواصفات الشخص المسنول اجتماعيا وهو شخص : يعنى بالالتزامات تجاه الجماعة ويعتمد عليه ، ويعمل دائما ما يعد به ، ويحقق الاهداف المرجوة ولا يحاول التميز عن الآخرين ، وهو شخص يفكر في مصلحته

ومصلحة الجماعة ، والتيار الثاني مستمد من دراسات العلاقات العامة والإدارة ، وهي تستند الى الاحداث التي وقعت في الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، والتي دعت الى التزام المنشآت بمسئوليتها الاجتماعية في المجتمع الأمريكي ، ويشير جورج ستينر الى أن هناك خمسة نظريات رئيسية ظهرت حول مفهوم المسؤولية الاجتماعية وهي : وصاية الإدارة على مصالح الجماهير ، ونظرية أخلاقيات الإدارة ، ونظرية توازن القوى وهي تدعو الى تدخل الحكومة لتحقيق التوازن ، ونظرية إعادة تشكيل أخلاقيات الرأسمالية من خلال حث رجال الإدارة على موائمة مشروعاتهم مع القيم الأخلاقية والإنشائية السليمة ، والنظرية الخامسة هي : مراعاة المصلحة العامة للمجتمع أي احترام حقوق جماهير المنشأة .

المسئولية الاجتماعية للصحافة ..رؤية غربية ، يشرح الدكتور محمد حسام الدين من خلال هذا الجزء من الفصل الاول الظروف التي أدت لنشأة نظرية المسؤولية الاجتماعية في المجتمعات الغربية ، لاسيما في الولايات المتحدة الأمريكية ، ثم يناقش محددات وتصنيفات المسؤولية الاجتماعية للصحافة في التراث الغربي ، ويختتم المؤلف عرضه بتناول نقد نظرية المسؤولية الاجتماعية للصحافة في إطار المدرسة الغربية .

المدخل : ان انتصار النظام الصحفي الليبرالي على النظام السلطوي من خلال ظهور الطبقة البرجوازية وانحسار الحق الإلهي للملوك ، ودعوت الفلسفة لوجود النظم الليبرالية والحريات المدنية كحرية الكلام ، وحق الاجتماع وحرية التعبير وفي البداية حرية الصحافة ، كل ماسبق دعى البرلمان البريطاني الى إصدار قانون يحظر به الرقابة المسبقة على النشر ، وهو تحقيق وانعكاسا لما ذهب اليه فلاسفة الحرية كروسو ، ومنتسكو وفولتير في فرنسا ، وستوارت مل وجون لوك في إنجلترا وجون ميلتون وتوكفيل في امريكيا في أن الانسان مخلوق يسيره العقل لا العاطفة أو المصلحة الضيقة ، إلا أن هذه المفاهيم نقضتها العديد من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والفكرية في منتصف القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، والتي انعكست بدورها على الصحافة الليبرالية التي اختل توازنها من خلال مطالبتها بحق الجمهور في المعرفة ، والاهتمام بالخدمة العامة ، والتعددية في الاخبار والآراء ، ومقاومة الضغوط الخارجية ، والحفاظ على الاستقلال الاقتصادي واستقراره ، وسيادة معايير الدقة ، والموضوعية ، وأول ظهور للمراجعات النقدية للنظرية الليبرالية كانت في العقد العشرين من القرن العشرين عن طريق تشكيل لجنة حرية الصحافة عام ١٩٤٧ ، وظهور تقريرها بعنوان <<صحافة حرة مسئولة >> .

* أن ظروف نشأة نظرية المسؤولية الاجتماعية في الغرب تعود للأسباب التالية : الأسباب الفكرية وهي : بدأ النقاد يكيلون النقد للنظرية الليبرالية من منطلق أن مذهب الحقوق الطبيعية لا يعدو مجرد شعار دعائي لأديولوجية عفى عليها الزمن ، وانها جعلت من الانسان كائن ضعيف وأن المجتمع أقوى

منه ، وأكد هذا النقد على فكرة الانسان العقلاني الذي يبحث عن المعلومات ووجهات النظر المختلفة ويخرج بوجهة النظر الصحيحة ، وذلك مع الاتساع في دائرة المعلومات والآراء بزيادة اطراد التكنولوجيا ، ويذكر هنا خروج نظريات أخرى موازية في الفيزياء وعلم الاجتماع كنظرية نيوتن عام ١٩٠٠ والنظرية النسبية لآنشتاين عام ١٩٠٥ ، ونظرية داروين في التطور ، والآسياب الاقتصادية تمثلت في التغيير في المناخ الاقتصادي وعبارة <<دعه يعمل .دعه يمر >> ، وظهور الاحتكارات الاقتصادية خاصة فيما يتعلق بالصحافة ، وتحكم المعنون في السياسة التحريرية والمضمون ، ودخول الاحتكار مستوى عالي جدا يعبر عنه أن شركات عالمية تستعمر وسائل الاعلام في العالم الغربي ، كل ذلك أدى لتعرض النظرية الليبرالية للنقد ، وقبل ظهور تقرير لجنة حرية الصحافة عام ١٩٤٧ انتقد جورج سيلدز الأداء الإعلامي عام ١٩٣٥ حين قال << إن الصيغة الاقتصادية للصحيفة أصبحت مسئولة عن عدد كبير من أخطائها بعد أن أصبحت الصحافة صناعة كبيرة >> ، وتحكم طبقة اجتماعية اقتصادية هي طبقة رجال الأعمال في وسائل الإعلام جعلت من عملية الوصول لوسائل الإعلام صعبة للغاية ، معرضة السوق المفتوحة للآراء للخطر ، والآسياب المؤسسية لظهور نظرية المسؤولية الاجتماعية تتمثل في ظهور الاتحادات المهنية كجمعية ناشري الصحف الأمريكية ، والجمعية الأمريكية لمحري الصحف ، وجمعية الصحفيين المهنيين ، وفي عام ١٩٢٣ صدرت مبادئ الصحافة ، وبدأ ظهور المواثيق المهنية سواء للصحافة أو الاذاعة أو التلفزيون والسينما ، ويخلص سبب ظهور هذه المبادئ بما أشار اليه تقرير لجنة حرية الصحافة : << إذا استمرت انتهاكات الخصوصية وعدم تحري الصدق والموضوعية ، فإن الصحافة لن تكون بمنجاة من التدخل الحكومي ، وتأسيسا على ذلك فقد كانت مواثيق الشرف الصحفية نوعا من الأخلاق البرجماتية السائدة في بداية القرن ، بحيث أدرك الصحفيون الملاك أن النقد الذاتي أفضل بكثير من السيطرة الحكومية ؛ لأن المشروع الخاص برمته أضحى معرضا للخطر من تدخل جهات وقوى اجتماعية أخرى تتحكم به >> ، ويعتبر ظهور عدد من الصحفيين الأخلاقيين امثال هوراس جريلى وجوزيف بولترز أثر في تنامي الحس بالمسؤولية الاجتماعية للصحافة ، خصوصا بعد ما شهدته الصحافة انحطاط خاصة داخل المعتكك السياسي ، الى الحد الذي وصفت به هذه الحقبة (العهود السوداء للصحافة الحزبية) ، واطلاق الرئيس الامريكي توماس جيفرسون على الصحافة أنها <<الصفحات القذرة التي تروج للمعهر الفكري بالأكاذيب >> .

دعى جوزيف بوليتزر وجريلى الى صحافة ذات روح مهنية عالية ، والى اعتماد الخبر الدقيق في حملات مكافحة الفساد ، ونادى بوليتزر الى إنشاء كلية للصحافة وأكد على أن << الصحيفة دون مثل أخلاقية عليا لاتتجرد فقط من إمكاناتها الرائعة للخدمة العامة ، ولكنها تصبح خطراً فعلياً على المجتمع >> ، والآسياب المهنية يرجعها المؤلف الى : ظهور الأشكال التحريرية الجديدة ، اي التحول من المقال

الى أعمدة الاخبار ، والتطور في الأساليب الدعائية ، مما جعل الصحافة يزداد دورها كوسيلة اتصال جماهيري للطرفين المتلقي والمعلن .

* مفاهيم المسؤولية الاجتماعية للصحافة في المدرسة الغربية :

١- محددات المسؤولية الاجتماعية للصحافة : ان تقرير لجنة حرية الصحافة الذي صدر في الولايات المتحدة الامريكة والذي دعى الى صحافة حرة مسئولة لقي صدى في الدول الأوروبية والمملكة المتحدة فشكلت اللجنة الملكية للصحافة عام ١٩٤٩ ، والتي تقوم على أساس التنظيم الذاتي لمهنة الصحافة ، وان الحرية السلبية للصحافة في النظرية الليبرالية غير مرغوب بها ، وأن الحرية لابد وأن ترتبط بالمسؤولية ، وعلى الصحافة ان تبقى في يد القطاع الخاص ، واضعة في اعتبارها المصلحة العامة ، وكانت لجنة حرية الصحافة قد وضعت عدد من الوظائف التي على الصحافة القيام بها وهي : إعطاء تقارير صادقة وشاملة للأحداث اليومية ، والعمل كمنبر لتبادل التعليق والنقد ، وأن تقدم وسائل الاتصال صورة ممثلة للجماعات المتنوعة التي يتكون منها المجتمع ، وتقديم اهداف المجتمع وقيمه وتوضيحها ، وتوفير وسائل الإعلام معلومات كاملة عما يجري يوميا ، ومن ضمن توصيات لجنة حرية الصحافة ، أن تقدم الحكومة الضمانات الدستورية لحرية الصحافة ، وأوصت اللجنة المؤسسات الصحفية بتقديم خدمة تتسم بالتنوع والنوعية والكم الملائم لإشباع احتياجات الجماهير ، ودعت العاملين بالصحافة بنقد متبادل وعنيف لبعضهم البعض .

كما حدد باحث بريطاني هو دنيس ماككويل المبادئ الأساسية لنظرية المسؤولية الاجتماعية في الالتزامات التالية : تقبل وسائل لإعلام وتنفيذ التزامات معينة تجاه المجتمع ، وهذه الالتزامات تحقق من خلال الحقيقة ، الدقة ، الموضوعية ، التوازن ، وهذا الالتزام يتحقق من التنظيم الذاتي للصحافة ، وعلى وسائل الإعلام ان تتجنب ما يمكن أن يؤدي الى الجريمة والعنف ، وأن تعكس التنوع والتعدد في الآراء ، والمستوى الرفيع الذي يتوقعه المجتمع من وسائل الإعلام ، وهناك استاذ أمريكي هو راي روبرت يراى أن المسؤولية الاجتماعية قسمين : الاول يتعلق بقيام الصحيفة بإعلام الناس والمحافظة على خصوصيتهم ، والقسم الآخر هو بيان مسؤولية الجماهير تجاه المادة المذاعة أي اتجاه أنفسهم .

٢- تصنيفات المسؤولية الاجتماعية للصحافة : يرجع المؤلف هنا الى التصنيفات السابقة الذكر لمفهوم المسؤولية ولكن من خلال الصحافة ، ويشير الى الفروق التي وضعها الباحثين بين لفظي في معالجتهم للمسؤولية ، واعتبروا اللفظ الاول تعبيراً <<عن>> التزامات محددة كالدقة والموضوعية وحماية الخصوصية الى ...ألخ ، واللفظ الثاني تعبيراً عن مسؤولية الصحفيين <<تجاه>> أنفسهم أو مؤسساتهم الصحفية أو مجلس الصحافة ، ويشير كذلك الى تقسيمات لويس هودجيز للمسؤوليات الصحفية الى مسؤولية وجوبية ، وهي عندما تحدد الحكومة مسؤوليات معينة للصحافة وهي تتعلق بالسلبيات كالكذب وتشويه السمعة ، ولاتلزمهم بنشر خطاب الرئيس مثلا ، والمسؤولية التعاقدية التي

تشير الى ان الصحافة تقوم بدورها من خلال ميثاق المجتمع وليس من خلال عقد رسمي، وأن المجتمع يعطي الصحافة الحرية مقابل تزويده بالمعلومات والآراء ، والمسئولية الذاتية ، وتتأسى هذه المسئولية من البناء الذهني للصحفيين للممارسة الرفيعة للعمل الصحفي ، وهي الزام أرادي من قبل الصحفيين على أن الصحافة رسالة نبيلة أكثر من كونها عملاً في صحيفة .

ويعتبر ميرل أن هناك ثلاثة نظريات لمسئولية الصحافة :

الاولى: وهي التي تحدد قانونياً، والثانية التي تحدد مهنيًا، والثالثة التي تحدد جماعيا ، وهناك تحديد اخر من قبل (ديني إلبوت) يعطي أنواع لمسئولية الصحافة تبعا للهيئة المسؤولة ، والجهة المسؤولة أمامها وهي: مسئولية الإعلام تجاه المجتمع ، والمسئولية أمام النفس ، ومسئولية مؤسسات الإعلام تجاه المجتمع المحلي .

هناك اتفاق ما بين المؤلف ولويس هودجز بأن مضمون وسائل الإعلام له ثلاثة مستويات للمسئولية ، فالمستوى الأول هو الوظائف التي تؤديها الصحافة كالموظيفة السياسية ، وهي أعلام المواطن بما تقوم به الدولة ، والموظيفة التعليمية ، وهي عرض الأفكار والآراء ومناقشتها ، ووظيفة خدمة ضخ المعلومات المتوازنة والدقيقة ، ووظيفة اقتصادية تتمثل بالتعريف بالسلع والخدمات ، ووظيفة تاريخية اي التسجيل للأحداث . المستوى الثاني يتمثل بالمعايير أي القانون الأخلاقي للصحافة يلخصها أجي وأولت وإميري بأنها خمسة دوائر متداخلة ، فالدائرة الاولى تمثل المعايير المهنية والممارسات الأخلاقية للأفراد ، والدائرة الثانية تمثل معايير الوسيلة الإعلامية وموثيقها الداخلية، والدائرة الثالثة هي معايير توضع من قبل الهيئات الصحفية المستقلة ، والدائرة الرابعة تمثل الفلسفات الإعلامية الأساسية وقوانين الحكومات في نظريات الإعلام الاربعة ، والدائرة الخامسة تمثل الحدود المسموح بها من قبل الأفراد لكل معايير النشاط الإنساني .

ويرجع المؤلف سبب الإهتمام بالظاهرة الأخلاقية للإعلام والصحافة من خارج المتخصصين لسببين ، الأول: زيادة الإهتمام بأخلاقيات المهن الأخر كالتطب والمحاماة ، والسبب الثاني أن ممارسات الإعلام توصف بعبارات اساساً أخلاقية كالحرية والموضوعية والخصوصية ، ويحدد كليفورد كريستيانز خمسة واجبات أخلاقية للصحفي وهي: واجبه تجاه نفسه بعدم التناقض ، وواجبه نحو العملاء بالالتزام نحو المعننين وحقوق الجمهور ، وواجبه تجاه مؤسسته بالولاء لها ، وواجبه تجاه زملائه بالاحترام المتبادل ، وواجبه نحو المجتمع أو ما يعرف بالمسئولية الاجتماعية ، والمستوى الثالث هو القيم المهنية ، وهي تشمل معايير جمع الأخبار ، كالدقة والموضوعية والتوازن والشمول .

هناك مجموعة ملاحظات يشير لها المؤلف من خلال عرضه لمستويات وتقسيمات المسئولية وهي: أن الاتجاه البرجماتي الأخلاقي الوضعي هو الواضح مع غياب المرجعية الدينية ، وكذلك مبدأ النسبية

الأخلاقية لأنها تعتمد على الناس بما يسمحون به أو لا يسمحون ، ليس هناك رصد لقوى التأثير والتأثر بين أنواع المسؤولية ، ومجافات بعض التصورات لأسس الأخلاق الوضعية وعلى رأسها الحرية ، عدم طرح المواضيع المتعلقة بالقضايا العالمية كالبيئة ، ومقاومة الاتجاهات الشوفينية ، والتي تعرض لها الباحثين العرب قبل أربعين عاما .

* نقد نظرية المسؤولية الاجتماعية للصحافة

تعرضت هذه النظرية للعديد من الانتقادات منها : انتقادات موجهة للجنة حرية الصحافة منها : ان اللجنة تكونت من اثني عشر أكاديميا ، ولم تضم في عضويتها أي صحفي أو أية شخصية إعلامية ، وأتهمت اللجنة بالتحيز ، وأنها أي اللجنة قد استخدمت جملا مطاطة مثل (قيم وتقاليد المجتمع) و (تقرير صادق وكامل وذكي) .

الانتقادات التي رأت في نظرية المسؤولية الاجتماعية انتقاصاً لحرية الصحافة ، وتمثل ذلك في كتابات البرفسور جون ميرل عام ١٩٦٥ ، وذكر ان المسؤولية الاجتماعية هي <جداية التدخل الحكومي في الصحافة تحت شعار له رنين جميل أخذ مثل الأمومة ، والحب اسمه المسؤولية الاجتماعية ، ولكنه مفهوم غامض ، ونسبي للغاية >> ، وأن حرية الصحافة هي الحرية النسبية والواقعية ، وليست حرية المثاليين ومحبي المطلق ، ويرى المؤلف أن هذا الطرح ومن خلال التفكير البرجماتي غير واقعي ، فالحرية والمسؤولية هما القطبان اللذان يقف بينهما الصحفي في البلاد الغربية.

الانتقادات الدالة على عجز نظرية المسؤولية الاجتماعية عن إصلاح أداء الإعلام الغربي ، يرى المؤلف انه مع ظهور نظرية المسؤولية الاجتماعية ومواثيق الأداء الصحفي ومجالس الصحافة ، فإن النقد لازال موجها للصحافة الامريكية والأوروبية ، والامثلة على ذلك كما يلي : ففي الولايات المتحدة الامريكية اصبح هناك انخفاض في مصداقية الصحف ، وضعفت الثقة في الصحافة ، وأن تفجر ثورة الجنس في الستينيات والسبعينيات زادت بشكل كبير المطبوعات والأفلام الإباحية ، وزادت الشكوى من وسائل الإعلام تنتهك بلا مسوغ حياة الأفراد الخاصة ، وأن الصحافة قد أفسدت مصادرها والمتعاملين معها بالهدايا والرشاوي ، وفي المملكة المتحدة كان من أهم الانتقادات الموجهة للصحافة تتمثل ، بنقص الاهتمام بالشئون العامة والشئون السياسية ، وأن السوق يتطلب الاهتمام بالمرأة والشباب ، وهذه يؤدي الى الغاء دور الصحافة في نقل المناقشة الحرة في المجتمع ، وحرمان الجمهور من حق المعرفة ، وأن أزدیاد الاهتمام بالشئون الانسانية ومواد التسلية وتركيز الصحف الشعبية على الحوادث والجرائم ، ادى الى التضحية بالمعايير المهنية وظهور صحافة الشيكات أي الدفع مقابل الحصول على الاحداث والقصص ذات الطابع الجنسي ، وأزدیاد الاحتكار لصناعة الصحافة والإعلام في بريطانيا ، فأن محاولة الخروج عن هذا الاحتكار يضيق الخناق على الصحافة وتجبر على الركوع .

الانتقادات الموجهة لآليات التنظيم الذاتي لمهنة الصحافة ، ومن هذه الآليات موثيق الشرف المهنية التي وصفها ميرل بأنها من بين الآليات الخطرة الموضوعية للسيطرة على الصحافة ، وانها تتضمن داخلها رغبة في الازعان لرأي واحد ، وأن صياغتها عبارة عن كلشيهات محفوظة ، وعبارات مطاطة صعبة التحديد ، وتعتبر مجالس الصحافة من الأفكار التي لاقت نجاحاً محدوداً في الولايات المتحدة الأمريكية ، ويقول ميرل طاعناً في نزاهة هذه المجالس أن لها مشكلات في المصادقية ، وأن أعضائها ليسوا فوق مستوى الشبهات حيث يمكنهم استغلال مناصبهم ضد الإعلاميين ، ومجلس الصحافة البريطاني أُعتبر جهاز علاقات عامة للصحافة ، يهدف الى تقليل نقد الجمهور ، وانه دافع عن حرية الصحافة في مواجهة الدولة وليس في مواجهة القوى الرأسمالية ، وفكرة محامي الشعب أو ناقد الصحيفة فقد نشأت في السويد قبل سبعين عاماً ، وهي تقوم على فكرة النقد الذاتي ، وزيادة المصادقية من خلال نقد نفسها ، ومشكلة محامي الشعب في طبيعة علاقته مع الإدارة والصحفيين العاملين ، مع أن بعض الصحف اعتبرت أن وجود ناقد الصحيفة قد اعطى حصداً مثيراً للعمل الصحفي ، ومن الانتقادات الموجهة لنظرية المسؤولية الاجتماعية هي المنطوية على فهم أعمق لمسئولية الإعلام ، وقد تميز بها الباحثون الفرنسيون ، وعلماء الاجتماع الأمريكيون ، اذا يرى الباحثون الفرنسيين أن الأخلاقيات الساندة هي مبادئ المشروع الخاص ، وأن حملة الأسهم لا يهتمهم العمل الصحفي بل يهتمهم التوسع والحفاظ على حصتهم المالية ، وأن الأخلاقيات تستخدم كغطاء لممارسات أكثر سوءاً في وسائل الإعلام الأمريكية ، وتم الترويج لها لـصرف النظر- بقصد أودون قصد - عن أخلاقيات المؤسسة ، وفي الدول الأوروبية أن الصحافة قد انهكتها الصراعات الحزبية فتضحى بالأخلاقيات من أجل السياسة ، ورؤية علماء الاجتماع الأمريكي أن الأدوار المتميزة للإعلام مجرد منتج ثانوي للنظام الاجتماعي القائم ، ويقوم على الاستثمار الصناعي والمساندة الشعبية (عن طريق شراء المنتجات المعطن عنها في وسائل الإعلام) ، وأن أنماط اتخاذ القرار داخل وسائل الإعلام تتشكل لتلبية احتياجات حاملي الأسهم والمعلنين ، وانبثاق الأخلاقيات والمعايير التي تحمل مفهومها الخاص عن الحرية والموضوعية والقيمة الخبرية وغيرها ؛ لتكون تبريراً لاستمرارية أنماط اتخاذ القرار ، ويتم هنا أستبدال أولويات المؤسسة بأولويات العاملين أنفسهم الخاصة ، ليحقق اندماجاً كاملاً مع الأفراد الآخرين .

ويرى المؤلف انه كون الأخلاقيات النفعية المصلحية هي الأكثر انتشاراً بين الأفراد في المجتمعات الإنسانية الحالية لفرط عملها .. فقد انتشرت أيضاً بين الجماعات والمؤسسات ، التي تعد مستقلة عن بعضها البعض في المجتمع ، بل أصبحت تتساند وتتبادل التأثير ، وعلى ذلك .. فالصحافة في المجتمع الحديث كانت وما تزال مستندة الى مثل هذا النوع من الأخلاقيات البرجماتية .

الفصل الثاني :

في هذا الفصل يعطي المؤلف مفهومًا للقيم المهنية من خلال منظور علماء الاجتماع الذي يرى أن عملية التقييم تقوم على أساس مقياس ومضاهاة في ضوء مصالح الشخص من جانب ، وفي ضوء ما يتبناه له المجتمع من وسائل وأمكانات لتحقيق هذه المصالح من جانب آخر ، إذا القيم عملية أنتقاء مشروط بالظروف المجتمعية المتاحة ، والقيم كما يعرفها علماء الاجتماع >> مستوى أو معيار ؛ للأنقاء من بين البدائل أو مكنات اجتماعية متاحة أمام الشخص الاجتماعي في الموقف الاجتماعي << ، اي انه هناك مقياس يتم التعامل معه ، ويتم مضاهات من خلاله ، وهي عملية أنتقائية تتطلب عملية عقلية معرفية ، وعلماء الاجتماع يهتمون ببناء النظم الاجتماعية وتفاعلاتها معا ، فالقيم عندهم قيم جماعية بخلاف علماء النفس الاجتماعي أن القيم لديهم قيم الفرد ومحدداتها سواء أكانت نفسية أم اجتماعية أم جسمية ، ويفرقون ما بينها وبين المفاهيم النفسية الأخرى كالحاجات والدوافع والاهتمامات والسمات والمعتقدات والسلوك ، ويلخصون أن للقيم خصائص هي : انها تجريدية ، ومحددة لاتجاهات الفرد ، وهي تتسم بخاصية الوجوب أو الإلزامية المكتسبة من خلال معايير المجتمع ، والقيم هي >> عبارة عن الأحكام التي يصدرها الفرد بالتفضيل أو عدم التفضيل للموضوعات أو الأشياء ، في ضوء تقييمه أو تقديره لهذه الموضوعات أو الأشياء ، وتتم هذه العملية من خلال التفاعل بين الفرد بمعارفه وخبراته ، وممثلي الإطار الحضاري الذي يعيش فيه ، ويكتشف من خلاله هذه الخبرات والمعارف << ، وفي المهنة نجد أن اصحاب المهنة الواحد يتميزون بمجموعة من الخصائص تتمثل بأنهم تلقوا جميعا مجموعة من المعارف والعلوم داخل معاهد وكليات واحده ، وهم ينظمون أنفسهم داخل أطر مؤسسية معينة كالنقابات والجمعيات والروابط ، وانهم يتفاعلون مع الأطر التنظيمية الأخرى داخل المجتمع ، وإذا أخذنا الصحافة كمهنة ، لابد من التفريق ما بين القيم الإخبارية ، والقيم المهنية للتغطية الخيرية ، فالقيم الإخبارية تعتبر قيم متغيرة تبعا للعوامل الابدولوجية ، وهي تتضمن : الجدة ، والتوقيت ، والضخامة ، والتشويق ، والصراع ، والمنافسة ، والتوقع والغرابة ، والشهرة ، أما قيم المهنة للتغطية الخيرية ، وتسمى بصفات الخبر كالصدق والدقة والموضوعية ، هي مسؤوليات يحتذي بها الصحفي أو المحرر عند كتابة مادته الإخبارية ، وأذا ربطنا قيم المهنية للتغطية الخيرية بالمسئولية الاجتماعية ، فهي جوهر مسئولية الصحفي أمام مصدره وجمهوره ، وهي تقسم الى قسمين : قيم جمع المادة الخيرية ، وقيم كتابة الخبر ، والقيمة الأولى تتمثل بالمقولة التالية : إن >> الصحفي مجموعة من المصادر << ، وهنا يظهر مدى متطلب احترام الصحفي لمصادره كقيم مهنية يلتزم بها ، وهذه القيم يمكن حصرها في الآتي :

- ١- الحق في الخصوصية : من حق الفرد المحافظة على حياته الخاصة بكافة تفاصيلها ، وهذا الحق يحمي الجمهور من بعض السلوكيات الصحفية كنشر الأمور الخاصة ، وجمع الأخبار بالحيلة، ونشر أسماء وصفات الاحداث ، ٢- المعلومات السرية : وهي حالات لابد للصحفي من التوقف عندها قبل نشر الخبر مثل : طلب المصدر نفسه بعدم نشر هذه المعلومة ، وعندما يذكر المصدر معلومات مهمة

ويطلب عدم ذكر اسمه كمصدر لهذه المعلومات ، أو طلب المصدر عدم نشر المعلومات بنصها الحرفي ٣- آليات دفع المصدر للحديث : وتأتي من التعامل الأخلاقي ، وعدم استخدام النفاق ، وكون الموظف الحكومي هو دائما مصدر للمعلومة فيجب حمايته فيما يتعلق بقضايا الفساد .

قيم كتابة المادة الخبرية : هي التقاليد التي يجب أن يمارسها الصحفي في عمله ويراعها ؛ كي يضمن تحقق المسؤولية في خبره ، وتتضمن هذه القيم : الدقة والموضوعية والصدق والأمانة والحيدة والاكتمال أو الشمولية والافتباس أو الاسناد وغيرها ، ويرى المؤلف أنها ومع اختلاف المسميات لدى الباحثين تندرج تحت : ١- الصدق : الذي هو أهم المعايير والقيم جميعا ، وهو لا يقتصر على صدق الصحفي مع الآخرين (المصادر - الجمهور) بل يمتد ليشمل صدقه مع نفسه ، وهو ثلاث مستويات (صدق الأفعال ، وصدق الأقوال ، والصدق الذاتي : أي صدق الغايات) ٢- الدقة : وهي تشمل كل كلمة أو عبارة في القصة الخبرية ، وهي برأي جلال الدين الحامصي أن الدقة هي الخطيئة رقم (١) ، ويمكن التعامل معها من قبل الصحفي بالرجوع الدائم للمصادر والمراجع والقواميس ودوائر المعارف ، ومن الأسباب التي تؤدي إلى عدم الدقة كما يوضح نبوسوم التالي : ضغوط توقيت صدور الصحيفة ، وعدم وجود إمام كاف لدى المندوبين بخلفية القصة الخبرية ، وعدم مبالاتهم بالتحقق من معلومات القصة الخبرية ، ويرى الحامصي أن أسباب عدم الدقة هي : أخذ المعلومة من مصادر مضلله ، والرقابة التي تدفع الصحفي لاستعمال تعبيرات مطاطة ، والاعتماد على مصدر واحد للمعلومة ، وهنا يفضل ويستلي حذف المعلومة بالكامل إذا لم يتم التأكد من صحتها ولم يكن هناك وقت لذلك ٣- الشمول / الاكتمال : أي الإمام بخلفية الحدث ، وتقديم أوضح صورة ممكنة للخبر وهذا يتطلب التالي : إيراد الحقائق التي تفيد في توضيح أهمية الحدث ، ووصف التطورات التي أدت للحدث ، وشرح كافة الأوضاع التي يعتبر الحادث جزءاً منها أي شرح الحادث .

* الموضوعية يتناولها المؤلف هنا من حيث المفهوم ، ونشأتها ، والجدل حولها ، ومن حيث المفهوم وعناصر الموضوعية يبدأ المؤلف بالمعنى الفلسفي للموضوعية ، من الناحية المعرفية كما يرى المعجم الوسيط >> منحى فلسفي يرى أن المعرفة إنما ترجع إلى الحقيقة غير الذات المدركة لها << .

الموضوعية نسب للموضوع أي ماهو موضوع / مقذوف خارج ذات الفكرة ، وترتبط الموضوعية مع الذات في مشكلة المعرفة ؛ فالمعرفة علاقة بين الذات والموضوع أو علاقة بين العقل والوجود ، وأختلاف الفلاسفة في تحديد العلاقة بينهما يرجع إلى مشكلة الحقيقة أو المعيار .

المعنى الأخلاقي، الموضوعية ذات الدلالة الخلقية تعني النزاهة في القصد والبعد عن الهوى ، والتجرد من العواطف الذاتية ، وهي في هذا المعنى تطلق على كل نظرية أخلاقية ، تعتبر أن الخير الأخلاقي هو خير موضوعي مستقل عن المشاعر الشخصية ، وهي أي الموضوعية لم تعد انعكاساً لواقعة أصلية ، وهي شروط يلتزم بها كما يقول (بوانكاريه) تتمثل في : أن ما هو موضوعي يكون مشتركاً بالنسبة لأذهان كثيرة ، ويمكن نقله من واحد لآخر ، وهي هنا تعتبر الإحساسات أو الموجودات المنعزلة الواحدة عن الأخرى ، وتكون هنا الموضوعية مرتبطة ومشروطة بموقف معين ، وأن العاملين هنا يصلون إلى النتائج نفسها ، وهي ليست واقع مفروضاً ، بل هي مساهمة إيجابية والتزام صريح تبعث عليه قيم ومعايير .

* الموضوعية الصحفية هي حالة ذهنية للمحرر أو المندوب الصحفي ، بعدم الحكم على ما يرى ، وعدم التأثر بأحكامه الشخصية السابقة أو تحيزاته القبلية، وعليه ان يفترض دائماً بوجود جانب آخر للتغطية الخبرية، وتعتبر الأخبار هي تقرير حقيقي عن الأحداث التي وقعت ، وهناك اتفاق مابين المنظرون حول عدد من المحددات التي تحقق الموضوعية في التغطية الخبرية ، والمحددات التي تبعتها عن الموضوعية ، ويوضحها (برادلي) بحذف وقائع على جانب من الأهمية ، أو إضافة تفاصيل غير مبرره ، وخداع أو غش القارئ ، وتحقق الموضوعية حسب ما يذهب إليه (ويستلي) من خلال عدد من القرارات الإدارية الصحفية مثل : التوازن ، والأسناد وعدم خلط الخبر برأي المندوب، والحرص على إعطاء معلومات خلفية توضح الحدث.

معيار الموضوعية عن أين خلدون تحت لفظ (الاعتدال) يوضحه بأنه >> إن النفس البشرية إذا ما كانت على حال من الاعتدال في قبول الخبر ، وأعطته من التمحص والنظر حتى تتبين صدقه من كذبه << ، ويوضح ابن خلدون قانونه المعروف بالمطابقة الذي هو معيار قياس صدق أو كذب الأخبار التاريخية >> وأما الأخبار عن الواقعات فلا بد من صدقها وصحتها من اعتبار المطابقة << .

ويحدد المؤلف عناصر الموضوعية بأنها ثلاثة هي : الإسناد (الاقتباس) ، وهو يتمثل بالقواعد التالية والملزمة للمحرر : ١- أن يميز الكلمات والجمل المقتبسة عن بقية الكلمات ٢- ينبغي أن يكون النص المقتبس معبراً تعبيراً حقيقياً عن الهدف الحقيقي للمصدر ٣- أن تكون الجمل المقتبسة متعلقة بموضوع الخبر المنشور ٤- يمكن الاستغناء عن الكلمات المكررة أو الزائدة في الجمل المقتبسة دون خلل ، ومن أسباب الاقتباس : ١- أن المحررين والصحفيين يريدون لقصصهم أن تكون دقيقة وذات مصداقية ٢- أنهم يختارون بصفة خاصة العبارات الحريف أو اللادعة لجذب الانتباه للخبر ٣- هم يختارون العبارات أو الالفاظ المنتقاة ، والتي تعطى صورة متعددة الابعاد للقائل ، وهنا يشير المؤلف إلى ظاهرة المصادر المجهولة ، وهي أسلوب يمارسه المحررين والصحفيين للالتفاف على الموضوعية ، وتكون هذه الطريق غطاء للأخبار المشوهة .

العنصر الثاني من عناصر الموضوعية هو التوازن ، ويقصد به التعامل مع كافة أوجه المادة الخبرية ، وأن تعطى كل واقعة حجمها المناسب ، لأن التوازن هو الأصل في نظام الأشياء في الكون كما يقول (جاميل وجاميل) ، وتظهر الحاجة لهذا العنصر عند القيام بتغطية المناقشات والاجتماعات العامة أو البرلمانات أو الدوائر الرسمية أو الهيئات العالمية ، ويرى المؤلف أن المنظرون الذين أفتروا أن المسؤولية تتحقق عن طريق التوازن والموضوعية كانوا يقصدون القضايا الخلافية ، التي يكون فيها الأفضل للقارئ أن يتعرف على وجهات النظر المتباينة والمختلطة ، ويرى فيليب ماير أن التوازن يمتد ليشمل قاعدتين أخريين هما : قاعدة المساحة المتساوية ، وقاعدة الوصول المتساوي لوسائل الإعلام ، وثالث عنصر من هذه العناصر هو فصل الخبر عن الرأي ، وهو يعتبر حجر الزاوية في تقرير الموضوعية في الشكل الخبري والصحفي لديه الأعمدة والافتتاحيات كي يعبر عن رأيه بها وهذا الفصل لايعني عدم التفسير أو إعطاء الخلفية للقارئ عن الخبر .

ويجد المؤلف أن هناك علاقة ما بين اللغة والموضوعية الصحفية ، من حيث استخدام اللغة الأكثر علمية ودقة وتوازناً وإتقاناً ، وقدم مجموعة من المبادئ الأساسية التي ترتبط بالصحافة واستخدام اللغة منها : الحاجة الى توجه متعدد القيم ، أن استخدام تصنيف من فئتين فقط كأسود ، ابيض أو خير وشر لا بد من التخلي عنه ، واستخدام مقياس متدرج ، وأن هناك اختلاف تام بين أعضاء مجموعة أو طبقة محددة في المجتمع ، وذلك لتجنب الصورة الذهنية النمطية ، وأن كل فرد وكل شيء يتغير باستمرار ، أي التاريخ والوقت له فاعليته في تغير الاحداث والاشخاص ، واستخدام الاصطلاحات عالية التجريد تعد ذاتية ، كمصطلح الديموقراطية ، والتطرف ، والرجعية ، وهي تعتبر ذاتية لتأثرها بتصور الصحفي لمعانيها ، وتعتبر النوع الوصفية دائماً ذاتية ، كوصف الجمال للمرأة ، أو الوفاق للرجل ، والميل الطبيعي يظهر متحيزاً من خلال الاختيار ، وهو ميل الصحفي للأستخلاص أجزاء من الحقيقة تروق له ، ويذكر المؤلف هنا نصيحة (كربم) لتحقيق الموضوعية بالابتعاد عن التالي :
ضمائر المتكلم الشخصية (أنا ، ونحن) ، وضمائر النسب للمتكلم (لي ، لنا ، معي ، معنا ..) ،
 ويمكن استخدامها داخل الأقواس .

يرجع المؤلف نشأة الموضوعية الصحفية في الصحافة الغربية الى عاملين أساسيين :

الاول : الثورات الفكرية خاصة فيما يتعلق بالعلوم الاجتماعية ، والتي تم الاستفادة منها في الصحافة ، والتي تمثلت في اكتشاف الحقيقة العلمية من خلال المنهجية (العلمية) الصارمة التي اعتبرت عقيدة العلماء الاجتماعيين في العشرينيات ، والمقولة التي قيلت في افتتاح مبنى العلوم الاجتماعية في شيكاغو >> عندما لاتستطيع أن تقيس معرفتك فهي تافهه ولاتساوي شيئاً؛ فالعلم يبدأ حينما يتعلم الإنسان كيف يقيس عالمه أو جزء منه بمعايير موضوعية تماماً

والاتجاهات الثقافية التي أسفرت عن الدعوة لصحافة موضوعية تتلخص في الآتي: الارتياح والشك في الطبيعة البشرية ، والميل لجمع الحقائق قبل إصدار الأحكام ، وأن هذه الحقائق المجتمعة سيتلاعب بها رجال الدعاية ، وأن عدم وجود مصدر يمد الناس بالحقائق العلمية فإن الديمقراطية العريقة ستهوى الى أسفل ، وتصبح علاقة المواطن الملم والواعي والحاكم أسطورة ، وتطبيق المنهج العلمي المستخدم في الظواهر الانسانية يفتح الباب لتحسين النوع البشري من حيث (أخلاقياته وسلوكه) ، وهذه الافكار هي مراجعة لأفكار جون ملتون والنظرية الليبرالية، والتي أعتقد بها ملتون أن البشر عاقلون وأخلاقيون ، ولكن والتر ليبمان عام ١٩٢٢ لاحظ أن الإقناع أضحي فناً يعتمد على الأخلاق الذاتية ، والخوف الأكبر كان من إفساد الناشرين الصناعيين والحكوميين - الذين يعملون في مجال الصحافة بتحيز رأسمالي - لفتوات المعلومات .

وتحدث جون دوي المفكر في ذلك الوقت أنه يمكن لوسائل الإعلام أن تصنع رضا الناس عن أي شخص وأي فكرة ولأي سبب تختاره ، وقد ساعد المناخ السياسي والاقتصادي في الولايات المتحدة بعد الحرب الالامية الاولى على التفكيك بهذه الطريقة ، ومن الامثلة على ذلك ما سمي بالفزع الاحمر (المد الشيوعي) ، وتحدث ليبمان هنا بأن الرأي العام يتشكل عن طريق الدعاية التي تخلقها جماعات المصالح الخاصة ، ولا بد لهذه الجماعات التي تشكل الرأي العام أن تكون صحيحة ، وهنا حدد بوضوح ما هو التعريف الأساسي للصحافة الموضوعية : أن التدريب المهني لا بد من تواجده لدى الصحفي ، ولا بد من وقف استخفاف التجار وأن يتمتع الصحفي بالروح العلمية ، والتحرير الجيد يجب أن يستوعب أهم الفضائل العلمية مثل النسب لكل كلمة تكتب ، الحس الجيد للاحتتمالات ، الرغبة في فهم الأهمية النسبية للحقائق .

وتأكيداً لأدخال المنهج العلمي للعمل الصحفي تحدث نيلسون أنتريم كراوفورد ، في كتابه أخلاقيات الصحافة بأنه >> في مدرسة تحافظ على المثاليات المهنية ، لا بد أن يكون هناك منهج يعمل على تطوير الذكاء الفطري والعقلية الموضوعية لصحفي المستقبل ، ويجب مدهم بالأساس العلمي لفهم التطورات التقنية السريعة للحضارة المعاصرة ، والذي يوفر تدريباً على وجود دليل لكل كلمة يكتبها الصحفي <<.

ثانياً: التغييرات الاقتصادية السياسية :

أن تطور وسائل الاتصال من مرحلة التلغراف وظهور وكالات الأنباء ، وبدء ظهور الاحتكارات للأخبار ، جعل وحسب قول تيودور جلاسر أن الموضوعية بدأت كمطلب اقتصادي ملح أكثر من كونها معياراً للصحافة المسؤولة ، وذلك لأن ظهور صحافة البنس الواحد وأتباع الصحف للأحزاب السياسية أدى بها الى الابتعاد عن الجمهور ، والمعلن يريد قاعدة كبرىه من القراء كي يتمكن من بيع سلعته ، ذلك أدى بالصحافة الى الخروج من الاحياز للأحزاب وبحثها عن قاعدة عريضة من القراء ، وبدأت صحف كنيويورك تايمز ، ونيوزويك توزع على مستوى الولايات الامريكية بأسرها ، والموضوعية أضحت أخلاقاً ومثالاً قوياً ينشد وجه الحقيقة ، وأعتبرت جمعية الصحفيين المحترفين في ميثاقها

الموضوعية ، كجزء لا يتجزأ من الميثاق الذي وصفها بأنها هدف مرجو ومعيار للأداء ينشده الصحفيون .

* الموضوعية بين الرفض والقبول

تتصدر أهم الانتقادات التي تعرضت لها الموضوعية في النقاط التالية : أ- انتقائية المادة الخيرية يرى جون ميرل أن الصحفي يقوم بالانتقاء بين الاخبار ما يسهل الحصول عليه ، وما يعزز مفاهيمه أو تصورات السابفة ، وهو محكوم بالخبرات والثقافة والظروف البيئية والتعليم ، وهو محاط بقيود ودلالات اللغة وظروفه النفسية والأيدولوجية ، ودلل لستر ماركل على ذلك بأن اختصار عدد الوقائع لدى الصحفي كي يجمع منها الخبر هو الحكم الأول على عدم الموضوعية ، وأن قرار المحرر بتحديد مكان الخبر في الصحيفة يعتبر الحكم الثاني على عدم الموضوعية .

ب- المحافظة على الوضع القائم : أن التغطية الموضوعية لاتمكن الصحافة من القيام بدورها كسلطة رابعة في نظام ديموقراطي ، أو كلب حراسة وصحافة مدافعة ، بل هي تكون متحيزة للوضع الراهن ، ووصف عالم النفس جولدنر الصحفيين بأنهم << مديرو الوضع الراهن >>

أن تفضيل الصحفيين للمشاهير والصفوة لتغطيتهم ، وتصوير حركات الاحتجاجات الاجتماعية على أنها حركات ممزقة لأوصال الأمة الأمريكية .ج- الموضوعية ستار للتضليل : يرى هيربرت شيللر أن

الوسائل الاعلامية هي بالأصل مشروعات تجارية ، وهي لاترفض الموضوعية كي تمارس دورها التضليلي بأن الاشياء هي على ما هي عليه من الوجهة الطبيعية والاحتمية ، وجانسون يرى بأن التغطية الصحفية أيدولوجية بسبب لا أرايدي ، وهي تعكس مصالح بعض الطبقات والجماعات ، ويرى ملفين ديفلير وساندرا روكيتش أن مباراة أخلاقيات الصحافة (الموضوعية ، والانصاف ، والدقة ،

والبحث عن الحقيقة) خاسرة ، حتى قبل أن يبداءها اللاعبون ، ومن لحظة الاختيار الاولى لما ينشر ومالا ينشر ، ومن القيود على عملية إعداد الأخبار ، بحيث تلائم متطلبات الوسيلة . د- الآثار السلبية لدور <<الملاحظ>> : أن دور الملاحظ النزبه للصحافة ، وخروجها من دور المشارك ، جعلها تسحب

من رصيد الصحفي الابداعي ، وتحول الفن الصحفي الثري الى مجرد تكنيك الكتابة .ه- الموضوعية كأستراتيجية لحماية الصحفيين : أن نتائج دراسة الباحثة الاجتماعية جاي تتشمان ، حول سلوك

الصحفيين في ممارسة الموضوعية ، أكدت على انهم يتبعون الاساليب التالية لحماية أنفسهم : ١ -

تقديم احتمالات مختلفة في وقت واحد ٢- تقديم الدليل على ذكر العبارات المتناقضة عن طريق الاسناد

٣- استخدام واع للاقتباسات لتمرير معلومات خطيرة على لسان مصادر لها مصداقية عالية ٤- وضع

القصص الاخبارية في قالب (الهرم المقلوب) للتأكيد على الأهمية الخيرية للحدث .

و- إهدار جمال اللغة : من خلال ابتعاد الصحفي عن استعمال الصفات ، واستخدام العبارات الاشارية

الجامدة بعيدة عن الاستنباط اللغوي ، وعدم وجود اللمسة الانسانية في تناول وكتابة الخبر .ز-

الموضوعية عائق للمسئولية : وذلك من أن الصحفي يفكر فقط في كيفية الكتابة ، وبيتعد عن ماذا يكتب ، وتكون الموضوعية متحيزة ضد الفكرة الصحيحة للمسئولية ، وتجعل من الصحفيين أخلاقيون أكثر مما يجب ، ويتم الابتعاد عن النتائج لحساب صناعة الخبر .

أما المؤيدون للموضوعية يجدونها ضرورة صحفية من حيث النقاط التالية أ- وجهة النظر هنا تعتبر الموضوعية هدف يمكن بلوغه ذلك أن أي صحفي يجب أن يكافح من أجله بصفة مستمرة ، لأن الصحفي لن يأتي بالحقيقة المطلقة ، بل عليه أن يوازن فيما لديه من وقائع ، وأن ما يحرر هو الحقيقة النسبية ب- وجود وجهت النظر الاحادية يرسخ من فكرة المتلقي السلبي ، أن النظرة العلمية قدر الأمكان وعرض طيف الآراء المتاح يجعل القارئ يفكر قبل أن يكون رأي عن موضوع ما ج- ونعت الموضوعية بالتضليل صعب ، لأن الموضوعية تستمد خذورها من الصدق ، والدقة ، والأمانة . د- اتهام الموضوعية بأنها ترد الصحافة لصحافة القرن التاسع عشرة ، به نوع من الغلطة لأن المطلب الأول للجنة حرية الصحافة عام ١٩٤٧ هو إمداد الجمهور بتقرير صادق وشامل وذكي عن أحداث اليوم ...هـ- الموضوعية لاتشوه اللغة ، لأن استخدام الحيل اللغوية يبعد القارئ عن المعلومات الصحيحة ، ويعتبر غش وخداع للقارئ . و- أن حرية التعبير وحرية الانضمام للأحزاب تجعل من الصحفي مشاركا في الحياة العامة و السياسية في المجتمع ، وهناك نسبة كبيرة من الصحفيين ينتمون الى أحزاب وتنظيمات داخل مجتمعاتهم . ز- عدم بلوغ المثال ليس معناه انه غير موجود ، هذا ما يردده الفلاسفة المثاليين ، والموضوعية ليست مثالية ، ولا أسطورة بل هي الفرق بين التغطية الجيدة وغير الجيدة ، النزيهة أو المغرضه .

الفصل الثالث :

الموضوعية الصحفية : العوامل المؤثرة

أولاً : نمط السيطرة والملكية والتمويل

١- مناخ حرية الصحافة :تؤثر سعة مناخ الحرية على موضوعية التغطية ، لأن الموضوعية تزدهر عندما يحس الصحفي الأمان في عمله ، ولايتعامل مع مصادر سرية أو مجهولة أو عدم الاستعانة بها على الاطلاق ، ومناخ الحرية مرتبط بالبناء الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للمجتمع والايديولوجيا التي تُسير المجتمع من جميع نواحيه ، لأن الموضوعية هي صنو أيديولوجيا يتبناها نظام سياسي .

٢- الرقابة الذاتية : هي ما يفرضه الصحفيين على أنفسهم من ضوابط ، وتتأثر نوعية هذه الرقابة الذاتية بالآتي : طول خضوع الصحافة للرقابة الحكومية ، وتأثيرها على ضمائرهم بشعور الخوف

الدائم من الوقوع في محاذير الرقابة ومحظورات النشر ، وهذا الخضوع الطويل الأمد أدى الى تكوين هيكل مسيطر داخل الصحافة من بين الصحفيين ، متمثل برؤساء التحرير أو رؤساء الاقسام . ٣- صعوبة الوصول للمعلومات :تحول الصحافة من كونها مجرد رأي في مقال الى مهنة صناعة الخبر ، ذلك جعلها تعتمد بشكل أساسي على المعلومات والحقائق ، وفرض القيود على تداول المعلومات والوصول للمصادر تعوق الصحفي عن تحري الموضوعية ، مما يؤدي الى عدم أكمال صورة الحدث أو القضية أمامه مما يدفعه لاستكمالها من مصادر غير دقيقة أو من معلومات ترددت أمامه دون تثبيت .

٢-الانتماء الفكري والسياسي : فأما أن يكون الصحفي موالياً للنظام الحاكم أياً كان ، أو يكون ولاءه لحزب أو جماعة دينية أو عرقية ، ويقول جديون سوبارج : أن التوجه الأخلاقي الرئيسي عند معظم الناس في العالم الحديث هو الولاء للنظام أو المحافظة على النظام ، ويعتبر ألفرد سميث عالم الانثروبوجيا أن المبدأ الأخلاقي الذي يؤكد التوافق بين أجزاء النظام والتغيير المحدود هو المسيطر على الصحافة ، لأن عقل الصحفي السياسي يلجأ الى التلاعب بمعاني الخبر أو ألفاظه ، أوفي ترتيب وقائعه .

٣-ملكية الصحف : أن ملكية الصحف سواء أكانت حكومية أو قطاع خاص أو هيئات ، يجعل التغطية الخيرية تتأثر تبعاً لنمط الملكية ، والملكية الخاصة للصحف تسعى لضمان أن تأتي القرارات الحكومية معبرة عن مصالحهم

ويندرج ذلك على الصحافة المملوكة للحكومة أو الهيئات .يعتبر اختيار رؤساء التحرير ورؤساء مجالس الادارات للمؤسسات الصحفية هو البداية لفقدان الموضوعية ، ولتبني السياسيات الخاصة بالجهة المالكة ، لأن هذا التعيين يتم بقرارات سلطوية عليا يؤخذ فيها بالاعتبارات السياسية والأمنية وغيرها .

٤-تمويل الصحف :أن الزيادة الكبيرة في الحاجة الالية للصحافة كي تعمل ، أدى الى وجود جهات يحق لها التدخل ، ومنها الحكومات عن طريق تزيود الصحف بالاعلانات العامة ، والشركات التجارية عن طريق الاعلان التجاري تمارس نفس الدور ، وقد تكون المطالب الرئيسية للموضوعية هي فصل الخبر عن الأعلان ، وهذا الفصل يتم أثناء عمل الصحفي ولكنه يؤخذ بعكسه لدى إدارة الصحيفة ، ومن خلال المساحات المعطاه للانتج الاعلاني ، ومكان وجوده في الصحيفة .

ثانيا: طبيعة التغطية الخيرية

١- ضغوط غرفة الاخبار: تظهر قيم ومعايير وإتجاهات صحيفة ما عند معالجتها للموضوعات الإخبارية بالإهمال أو التضخيم والإبراز ، والصحفي تمارس عليه مجموعة من أساليب الإخضاع اثناء العمل في غرفة الأخبار وهي : استخدام سلطة الصحيفة والعقوبات التي يلوح بفرضها أو توقيعتها عليه ، والتنشئة الاجتماعية الصحفية ، وهذه التنشئة توحد المفاهيم والصور الذهنية لدى العاملين في غرفة الاخبار ، ويجعل الصحفي يتبع نموذج أقره مجتمع الصحفيين ، والصحفي الشاب يمر بعملية التنشئة الاجتماعية للصحافة ، وفي البداية يكون هناك تعارض مع الاخلاقيات التي يمارسها ، إلا أن هذه التنشئة تجعله يلجأ الى : انه قد يضيف مصادر مجهلة ليوافق قصته الخبرية ، أو يقتبس من كلام لبعض المصادر عبارات خارج عن سياقها ، وهذا الصراع قد يطول أو يقصر تبعاً لمدى تمسك الصحفي بأخلاقياته و مجاراته للتنشئة الاجتماعية الصحفية . أن اتجاهات غرف الأخبار ليست ثابتة كما يقول جلاجير ، ويقول سعيد السيد : أن المعايير والممارسات الصحفية المشتركة تتم بأكثر من طريق ؛ فالبعض يتشرب هذه المعايير أثناء الدراسة الأكاديمية ، وأثناء المزاولة القوية مع الصحفيين الآخرين ، ومن خلال مراقبة الزملاء اثناء تقديمهم للأخبار ، وأعتبر ذلك التقديم هو النموذج الأمثل .

٢- السرعة والسبق: يعتبر وقت طباعة الصحيفة وعامل الزمنى لذلك من العناصر البالغة الأهمية ، التي ينبغي حسابها بدقة في التغطية الصحفية ، وهي تؤثر على عمل الصحفي من حيث سرعة الاتجاز ، وخشية المنافسة والإفراد والسبق ، ودرجة الدقة والعمق والتوازن في المادة الخبرية المقدمة ، والسرعة قد تسبب في فقدان الكثير من الموضوعية والدقة ، وكذلك التكاليف في الوصول للحدث ، أو لقاء المصدر ، وكل ما سبق يهدف النشر السريع قبل طباعة الصحيفة .

٣- المساحة: أن ترتيب المادة الإعلانية قبل المادة الأخبارية في الصحف ، يجعل من كلمة الأهمية النسبية للأخبار مثال على فقدان الموضوعية في الاختيار ، وهي مجال للخلافات والنزاعات ما بين المحررين والمندوبين .

٤- استقاء الأخبار من المصادر: وجود الصحفي في موقع الحدث ، وتناوله للمادة الخبرية من كافة جوانبها ، ومقابلته للمصادر المعنية بالحدث ، مطلب رئيسي للموضوعية ، إلا أن هذه العملية تتطلب الجهد الكبير ، وقدرة على إجادة الصحفي في تحديد مصادره المناسبة ، وطرح التساؤلات وإجراء الحوار ، وتأثر الصحفي بالتقارب الفكري أو الاجتماعي أو الاقتصادي مع هذه المصادر يجعل من الموضوعية عامل نسبي في التعامل مع الخبر .

٥- صراع المصالح: ويقصد به العلاقات الخفية التي تربط المندوبين أو المحررين بالمصدر الصحفي وأحياناً ما تسمى (الصداقة الخفية) ، وهو نوعان : صراع المصالح الالي : وهي الامتيازات التي قد يحصل عليها الصحفي من خلال رغبة المصادر بالحصول على الأفضلية بالتغطية الأخبارتية ، كشركات السياحة ، والفنادق ، وأسواق المال ،وهنا يتداخل الاعلان بالخبر ، والنوع

الثاني هو صراع المصالح غير المالي : وخطورته أشد من الصراع المالي ، وهو يكون على نحو غامض وخفي ، ويكون ضمن علاقات الزواج والقرابة والصدافة ، ويسمى بعلاقة القرابة مع المصادر، وأمثله كما تحددها كاترين ماك آدمس : - أسود يغطي أخبار الحقوق المدنية - أخت رئيس قسم المحليات بالجريدة تعمل سكرتيرة المحافظ - محرر يعمل والده كمستثمر في مجال البترول عُهد إليه بصفحة (الطاقة والبترول) في الجريدة - محرر (عيادة الصحيفة) يقدم أخوه استشارات طبية - ملحد يغطي أخبار (الصفحة الدينية) - محرر له نشاط في اتحاد عمالي يغطي أخبار الاستثمارات الاحتكارية .

٦- علاقة الموضوعية بالأمانة الصحفية : التغطية الموضوعية هي قيمة مهنية ، لا يمكن أن تؤتى ثمارها إلا إذا تحلى الصحفي بالصدق والأمانة والدقة ، وهما يعتبران محكاً أساسياً للموضوعية ، ومع وجود التصور الخاص لدى الصحفي عن الخبر ، وأذا ما جاءت الحقائق مختلفة بشكل كبير عن تصوره المسبق إما أن يُغلب الأمانة والصدق على رأيه الشخصي فيدعم موضوعيته ، أو يلون ويحذف وقائع معينة لاتتفق مع وجهة نظره أو يستبعد القصة بالكامل .

ثالثاً: بنية الجهاز التحريري

هذا الجهاز يشمل رئيس التحرير ومدير أو مديري التحرير ، ونواب رؤساء التحرير ورؤساء الأقسام والمحريين والمندوبين ، ويتحكم في كفاءة عمل الجهاز التحريري عدد من العوامل ، تتضمن : عدداً من الصحفيين ، والمستوى الاقتصادي لهم ، وظروف التأهيل والتدريب الذي ينعكس على ما يتمتعون به من مهارات اتصالية وصحفية ، والنتماء الفكري والسياسي ، والمعايير التي تتحكم في اختيارهم .
أ- عدد الصحفيين : أن العدد المناسب للمحررين والمندوبين يمكن الصحيفة من التعامل مع ما يحدث في البيئة المحيطة بها بكفاءة عالية .ب- التأهيل والتدريب الصحفي : وهو يؤتى من نظاميين في الاعداد : ١- نظام الاعداد الاكاديمي ٢- نظام التدريب المهني في الصحافة ، ويتم ذلك من خلال نظام التلمذة التدريبية ، وحلقات البحث المهنية ، والتعاون الاقليمي في التدريب ، وعقد لقاءات مع خبراء الصحافة والأعلام في الدول المتقدمة ، والاستعانة بالخبراء والمتخصصين الاعلاميين كمستشارين للصحف ، وإيفاد العاملين في مؤسسة ما في زيارات استطلاعية لمؤسسة مشابهه ، والمراكز التدريبية التي تنشؤها بعض المؤسسات الصحفية .

رابعاً: عمليات الإدراك النفسية

١- انتقاء المادة الخيرية : وهي تخضع هنا للعوامل النفسية والاجتماعية من خلال التعرض الانتقائي والفهم الانتقائي والتذكر الانتقائي ، وكلها تؤثر على موضوعيته في معالجته للأخبار .٢- الصور الذهنية : يعتبر ما تكون في أذهان الناس عن الجماعات العرقية والدينية والسياسية ، له دور كبير في تشكيل الصورة الذهنية للصحفي حول موضوع ما ، مما يجعل هذه الصورة عاملاً مؤثراً في الموضوعية ، والأمثلة على ذلك كثيره منها : العديد من الدراسات التي تناولت صورة العرب في الصحافة الغربية ، أو الامريكية .

خامساً : جمهور الصحف

يرى جون ميرل أن الجمهور العام أصبح مجزئاً نتيجة تكاثر وسائل الاتصال الجديدة ، وسيصبح الشخص المتحدث أكثر أهمية من حديثه خاصة مع جمهور محب له ، أي أن المصدر أكثر أهمية من الرسالة ، ويرجع مصطفى السعيد المسؤولية على الجمهور ، وذلك لكونه يتقبل الاخبار الكاذبة والحملات المغرضة ، التي تطالعه صباح مساء على صفحات الجرائد التي أعتاد على شرائها انه يقرأ الأكاذيب ، وهو جمهور لايمتنع عن شراء الصحف حتى لو تبين له أنها تكذب أو تغالط ما يجري من أحداث ، وهذا ما يشجع الصحف على الاستمرار في ممارستها غير الأخلاقية .